

# فلسطين: الحقوق المسلوقة والصمت العربي



الحسن بن طلال

مفادها أن قطاعات واسعة من المجتمع الفلسطيني والإسرائيلي ترغب بجديفة في السلام، لكن هذه الرغبة مصحوبة بالخوف من نيات الطرف الآخر، ما وضع عقبات يصعب تجاوزها أمام الوصول إلى اتفاقية سلام قابلة للتطبيق.

إن نقطة الضعف الأساسية في أي مبادرة للسلام تكمن في الاعتماد على المقاربة التفضيلية والاستناد إلى النيات الحسنة وإمكان تحقيق التعاون بين الجانبين من دون تقديم آلية قوية فعالة تدفع الطرفين نحو الغاية المنشودة، أي تحقيق السلام الشامل، وتلزمهما بالتطبيق الفعلي لما يتم الاتفاق عليه.

إن حل النزاع بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي في الشرق الأوسط بحاجة إلى رؤية جديدة، فالصراع الدائر بينهما يتجاوز آثاره السلبية النطاق المحلي لتشمل تهديد الاستقرار الاقليمي والسلام العالمي.

وحتى الآن لا يلوح في الأفق أي تقدم فعلي نحو تسوية سلمية. في مقابل ذلك، هنالك اجماع دولي واقليمي غير مسوق داعم بشكل عام لغالبية الفلسطينيين والإسرائيليين من أجل الوصول إلى تسوية سلمية نهائية مبنية على حل الدولتين، تكون فيه القدس عاصمة مشتركة ويتم قبول إسرائيل في الاقليم الأوسط.

في سنة ٢٠٠٣، قدم اقتراح من قبل Middle East Policy Initiative Rorum (MEPIF)، تكون وفقه الأراضي المحتلة وقطاع غزة من الناحية القانونية في وضع الحماية الدولية وذلك كمرحلة مؤقتة تنتهي بإقامة السلام الشامل بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، ويتضمن الاقتراح، إمكان انسحاب إسرائيل من الأراضي مع ضمان أمن حدودها، إنهاء الاحتلال الإسرائيلي ودعم إقامة المؤسسات ضمن مسار إقامة الدولة الفلسطينية، تأمين فترة من الفصل بين الجانبين مع ضمان الحماية لهما، وهو أمر ضروري وسابق لمرحلة التعايش السلمي.

وسيكون من مهمات الحماية العمل على إيقاف العنف الدائر بين الجانبين، المساعدة على إعادة الخدمات الأساسية، بناء المؤسسات الوطنية، تدريب الجهازين الأمني والمدني، مراقبة الانتخابات، تسهيل المفاوضات مع الحكومة الإسرائيلية بشأن الوضع النهائي لدولة فلسطين، الاشراف على إعادة تأهيل اللاجئين العائدين، إدارة صناديق التنمية والمشروعات المدعومة من جهات دولية.

إن هذا الاقتراح الجدي من أجل ارساء قواعد السلام العادل الشامل الدائم في المنطقة جدير بالدعم والمساندة المطلوبين. فلا يكفي التمسك بالحقوق من دون المطالبة بها بكل ما أوتينا من عزم وحكمة وشجاعة.

ببناء المستعمرات في الضفة الغربية. تحمل هذه المعلومات، التي تنشر للمرة الأولى، دلالات خطيرة، فهي تشير بوضوح إلى الخرق المباشر للقانون الإسرائيلي من قبل دولة إسرائيل نفسها، التي انسأقت وراء قادة ومهندسي حركة الاستيطان. فاستولت على الأراضي التي ترجع ملكيتها الخاصة للفلسطينيين، وأقامت المستعمرات على رغم كون القانون الإسرائيلي يضمن حماية الأملاك الخاصة للمدنيين المقيمين في الضفة الغربية.

يؤكد هذا الخرق المنظم لحقوق الملكية في إطار عملية بناء المستعمرات الانتهاك الواضح للقانون الإسرائيلي الذي عُرف بدقة من خلال قرار المحكمة العليا الإسرائيلية في سنة ١٩٧٩ بشأن مستعمرة Elon More. وتطالب الآن الهيئة المذكورة الحكومة الإسرائيلية بمعالجة هذا الوضع وإعادة الأراضي المصادرة إلى أصحابها، حيث يملك الفلسطينيون ما نسبته ٣٨,٧٧ في المئة من الأراضي التي أقيمت عليها المستعمرات وقواعد أخرى ومناطق صناعية. وتم انشاء أكثر من ٣٤٠٠ بناء في المستعمرات على أرض ترجع ملكيتها الخاصة إلى الفلسطينيين. لقد تم تسجيل هذه الأراضي والاعتراف بها كملكية خاصة قبل سنة ١٩٦٨، في الوقت الذي كانت عملية تسجيل الأراضي مفتوحة ومتاحة للفلسطينيين. كما تضم

الدولارات مصدرها الضرائب والجمارك، قد ساهم بدرجة كبيرة في الوصول إلى هذه الأحوال الانسانية المتردية بكل معنى الكلمة.

من هنا وجهت الأمم المتحدة نداء إلى الدول المانحة لرصد مبلغ قياسي قيمته ٤٥٣,٦ مليون دولار بهدف تلبية الحاجات الانسانية في الأراضي الفلسطينية لسنة ٢٠٠٧. ووفقاً للتصريحات منسق الأمم المتحدة للشؤون الانسانية كيفن كينيدي، فإن المبالغ المطلوبة ستخصص لمساعدة الفلسطينيين الأكثر فقراً بمن فيهم الأطفال الذين يشكلون نحو نصف السكان. ومما ساهم في تدهور الوضع الانساني حيازة الحكومة الاسرائيلية لنحو ٥٠٠ مليون دولار من عائدات الضرائب الفلسطينية. ولعل الوعد بالإفراج عن ١٠٠ مليون دولار منها يحل بارقة أمل تعيد الإيمان في امكانية رجوع الحقوق إلى أصحابها.

في كتابه الجديد «فلسطين: السلام لا سياسة التمييز العنصري»، يوجه الرئيس الاميركي الأسبق جيمي كارتر اصابع الاتهام نحو اسرائيل لإيجادها نظام فصل عنصري في الضفة الغربية وغزة، إذ يقول: «لقد شكلت السيطرة المستمرة لاسرائيل واستعمارها للأراضي الفلسطينية العقبات الأساسية أمام الوصول إلى اتفاقية سلام شامل في الأراضي المقدسة».

**على ارض الواقع، تحول مبدأ "الأرض مقابل السلام" إلى سلام يقابله المزيد من التمييز العنصري. والآن تطبق هذه السياسة في الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية في ابشع صورها وأكثرها حرماناً للشعب الفلسطيني من حقوق الانسانية الأساسية. فقد احتلت أراضيهم وصودرت ثم استعمرت بواسطة المستوطنين الاسرائيليين. وقد بلغ عدد المستعمرات في الضفة الغربية وغزة وفقاً لوزارة الداخلية الاسرائيلية ١٥٢ مستعمرة، تم ربطها بشبكة عنكبوتية من الطرق السريعة لا يمكن للفلسطينيين في معظم الأحوال سلوكتها.**

الأراضي التي تمت حيازتها أراضي زراعية اعترفت إسرائيل بأنها ملكية خاصة تحت القانون العثماني، وإذا عقدت هذه الهيئة العزم على مطالبة الحكومة الإسرائيلي بارجاع الحقوق إلى أصحابها، فلم لا يبدأ اصحاب الأراضي أنفسهم بالتصدي لهذا الأمر عبر القنوات القانونية التي يتيحها القضاء الإسرائيلي؟

كما طالت هذه الاجراءات التعسفية والانتهاكات الصارخة للقانون مدينة القدس. حيث يقضي قرار مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة رقم ١١٤ في سنة ١٩٤٩ بإبطال إعلان إسرائيل القدس عاصمة لها. فاصبح الوضع القانوني للجزء الغربي من القدس الذي احتلته إسرائيل سنة ١٩٤٩ من قبيل الأراضي المحتلة التي تخضع لاتفاقية جنيف الرابعة، ثم أصدرت هيئة الوصاية التابعة للمنظمة الدولية نظام الإدارة الدولية الخاصة بالمدينة المقدسة عام ١٩٥٠، هذا بالنسبة إلى الجزء الغربي من المدينة.

ومنذ عام ١٩٦٧ حاولت إسرائيل تطبيق مزارعها تجاه القدس عبر جملة من السياسات والاجراءات والقوانين التي هدفت إلى خلق وقائع مادية لتغيير الوضع القانوني للمدينة، فعمدت إلى ادخال تغييرات جوهرية على التركيبة السكانية والوضع الجغرافي والإداري والاقتصادي واجراءات أخرى ذات طابع عنصري من أجل تحويل الفلسطينيين في القدس إلى أقلية هامشية، فيما يتعزز الوجود اليهودي فيها.

إن ما اتخذ من قرارات بشأن القدس يصب في اتجاه تأكيد عدم جواز ضم الاقليم المحتل وفرض السيادة عليه أو اتخاذ أي اجراءات ذات طابع سيادي، لأن السلطة المحتلة على الأراضي هي سلطة مؤقتة وليست حقاً مشروعة. تحكم الوضع في الشرق الأوسط مفرقة

لقد حول الجدار العازل للبلدات والقرى والمدن الفلسطينية إلى معتقلات كبيرة تحد من حرية تنقلهم وتمتت مجتمعاتهم وتفصل بين عائلاتهم. أضف إلى ذلك التأثيرات السلبية للجدار على سكان غزة بالتحديد حيث وصل معدل الفقر إلى ٧٠ في المئة، وبلغت معدلات سوء التغذية مستويات خطيرة قل نظيرها الا في بعض مناطق القارة الافريقية. كما يشير الرئيس كارتر إلى ان الولايات المتحدة في حربها المحمومة على الارهاب تتغاضى بصورة غير رسمية أو تمارس دور المحرض لاسرائيل على مصادرة الأراضي الفلسطينية واستعمارها.

على ارض الواقع، تحول مبدأ «الأرض مقابل السلام، إلى سلام يقابله المزيد من التمييز العنصري. والآن تطبق هذه السياسة في الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية في ابشع صورها وأكثرها حرماناً للشعب الفلسطيني من حقوق الانسانية الاساسية. فقد احتلت أراضيهم وصودرت ثم استعمرت بواسطة المستوطنين الاسرائيليين. وقد بلغ عدد المستعمرات في الضفة الغربية وغزة وفقاً لوزارة الداخلية الاسرائيلية ١٥٢ مستعمرة، تم ربطها بشبكة عنكبوتية من الطرق السريعة لا يمكن للفلسطينيين في معظم الأحوال سلوكتها.

توصلت هيئة Peace Now، وهي مشروع يراقب النشاطات الاستيطانية في الأراضي المحتلة، وتقع مكاتبها في القدس وتل أبيب، إلى معلومات دقيقة بشأن الوضع القانوني للأراضي التي أقيمت عليها المستعمرات في الضفة الغربية خلال العقود الأربعة الماضية. وفي تقريرها الصادر في تشرين الأول ٢٠٠٦ تذكر الهيئة الجهة التي صدرت عنها هذه المعلومات، وهي الإدارة المدنية العنينة من قبل دولة إسرائيل لإدارة كل الجوانب المدنية المتعلقة

«من أطاع التواني ضيع الحقوق. ومن العجز طلب ما فات مما لا يمكن استرداكه، وترك ما أمكن مما تحمّد عواقبه». (الإمام علي كرم الله وجهه)

في اعقاب الحرب العالمية الأولى، تجرأ الشرق الأدنى العربي إلى دول وكيانات سياسية عدة. فقد منحت فرنسا انتداباً على سورية ولبنان، وبريطانيا انتداباً على فلسطين والعراق. ولم يكن «جميع التكالب الذي ينفّر منه الطبع» على حد وصف الرئيس ولسن لمؤتمر الحلفاء بسان ريمو في نيسان ١٩٢٠، لم يكن هو ولا القرارات التي اتخذت حينذاك، يتفق مع رغبات السكان ولا مع التعهدات غير المفيدة التي أعطيت عند نهاية الحرب بهدف ضمان حرية اختيار السكان لمستقبلهم، بل كانت تتم عن السعي وراء المصلحة الذاتية من غير حياء وتوحي إلى الكثير من المراقبين بأن جميع التشديق بالحديث عن الرغبة في تحرير الأمم الصغيرة من الاضطهاد كان محض نفاق ورياء» (الحسن بن طلال، حق الفلسطينيين في تقرير الصغرة من الاضطهاد كان محض نفاق وقطاع غزة، ص ١١).

وقد أكد قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ «عدم جواز اكتساب أي اقليم بالحرب وضرورة العمل لإقامة سلام عادل ودائم يتيح لكل دولة في المنطقة ان تحيا حياة آمنة» (تريز حداد، «القرارات والمبادرات الخاصة بالقضية الفلسطينية ١٩٤٧ - ١٩٨٨»).

منذ ذلك الحين والحديث يدور حول ضرورة تحقيق السلام العادل والشامل والدائم من منطقة الشرق الأوسط، حتى أخذت هذه الفكرة تفقد معناها بالتدريج، وبدت ترجعت إلى واقع في معاش بالنسبة إلى قطاعات واسعة من مواطني المنطقة أمراً صعب المنال، إن لم يكن مستحيلاً. ان فقدان الثقة في نجاح المبادرات، خصوصاً العربية منها، له ما يبرره في ضوء الاخفاقات التي منيت بها مساع جادة وحميدة لم تؤت أكلها ولم تسفر عن تغيير ملموس للواقع الأليم المتردي الذي يعيشه اخوتنا في فلسطين. فهم يعانون من أقسى أشكال التمييز والقهر والظلم التي تعودنا متابعتها على شاشات التلفاز بحيث غدت هذه المشاهد العادة لا الاستثناء. فجدار العزل العنصرية لا يزال في طور الإنشاء، على رغم قرار محكمة العدل الدولية في لاهاي سنة ٢٠٠٤ الذي يطالب اسرائيل بإنهاء الوضع غير القانوني للجدار وإزالته من كل الأراضي الفلسطينية بما في ذلك القدس الشرقية وما حولها وتعويض المتضررين من بنائه.

إذا عدنا إلى التوصية التاسعة لتقرير UNSCOP الصادر سنة ١٩٤٧، نجد أنها تنص على وجوب اعتبار الحفاظ على الوحدة الاقتصادية لفلسطين ككل مبدأ أساسياً لا مفر منه لغاية تحقيق التنمية المادية والبشرية. والاجراءات الحالية التي تتخذها الحكومة الاسرائيلية بشأن الجدار العازل تحديداً تعيق التنمية وتكبحها، خصوصاً في الأراضي المحتلة، ويपाल الضرر الناجم عنها المجتمعات الفلسطينية واليهودية.

ان الوضع الانساني في الأراضي المحتلة وقطاع غزة في حال ترد واضحة، فقد بلغت نسبة البطالة نحو ٤٠ في المئة في قطاع غزة و٢٤ في المئة في الضفة الغربية. وإذ يعاني حالياً ثلثا الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة من الفقر، فإن أعداد العاجزين عن تلبية احتياجاتهم الغذائية في ازدياد مستمر، ويصاحب ذلك تدهور واضح في الخدمات الاساسية الصحية والتربوية.

لا شك ان تعليق المساعدات الدولية المباشرة منذ ان شكلت حركة «حماس» الحكومة الفلسطينية في آذار ٢٠٠٦، إضافة إلى قيام اسرائيل منذ شباط الماضي بتجميد موارد السلطة الفلسطينية تقدر بمئات ملايين